

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٥٩

بشأن فك ارتباط المديرية العامة للصالح العقارية عن وزارة  
العدل وربطها بوزارة الإصلاح الزراعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٨١ لعام ١٩٤٧ وتعديلاته ؛

قرر :

مادة ١ - يفك ارتباط المديرية العامة للصالح العقارية عن وزارة  
العدل وترتبط بوزارة الإصلاح الزراعي .مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم  
السوري من تاريخ نشره ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ ( ٢٤ مايو سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٥٩

بشأن إضافة اعتماد ( ١٦٠٠٠٠ ) ليرة سورية الى اعتمادات  
الباب الثالث من البند السادس من ميزانية وزارة الداخلية  
لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى أحكام القرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٥٨ تاريخ ١١/٨/١٩٥٨ المتضمن  
تحديد الميزانية العامة للنصف الأول من عام ١٩٥٨ والهيئة المالية  
١٩٥٨/١٩٥٩ في الإقليم السوري .

قرر :

مادة ١ - إضافة اعتماد قدره ( ١٦٠٠٠٠ ) ليرة سورية الى اعتمادات  
الباب الثالث ( النفقات الخاصة للإدارة ) البند السادس ( نفقات خاصة  
للأمن ) من القسم الثامن ( وزارة الداخلية ) الفرع الأول ( وزارة الداخلية )  
من ميزانية السنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ بحيث يصبح مجموع اعتماد هذا  
البند ( ٦٦٠٠٠٠ ) ليرة سورية .مادة ٢ - يسدد الاعتماد المضاف بموجب المادة الأولى من هذا  
القرار بأخذ ما يعادله من الاعتماد المحفوظ في الباب الأول ( الرواتب وتوابعها )  
البند الأول ( الرواتب ) من القسم الثامن ( وزارة الداخلية ) الفرع الثاني  
( المديرية العامة للشرطة والأمن ) من ميزانية السنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩  
بحيث يبقى اعتماد هذا البند ( ٢٤٣٩١٠٠٠ ) ليرة سورية .مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم  
السوري من تاريخ صدوره ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ ( ٢٤ مايو سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٥٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥  
تاريخ ١٠/١٠/١٩٤٥ ؛

قرر :

مادة ١ - بصرف من الخدمة السيد صالح أبا زيد، الموزع الأول ،  
من المرتبة العاشرة والدرجة الثانية ، في مركز بريد وبرق درعا ، وتصفي  
حقوقه وفقا لقانون التقاعد .مادة ٢ - على وزير المواصلات في الإقليم السوري تنفيذ هذا القرار  
بعد نشره في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ ( ٢٤ مايو سنة ١٩٥٩ )

جمال عبد الناصر